بالالتزام الشرع قبل النذر فلا معنى للالتزام واما
المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى
ولا فيما لا يملكه ابن ادم واما المكروه وهو من
زيادتي والمباح فلانها لا يتقرب بهما ولخبر ابي داود
لا نذر الا فيما ابتغي به وجه الله ولم يلتزمه بخلاف
كفارة حنث في المباح لعدم انعقاد نذره واما غير
لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين فضعيف باتفاق
الحديثين وعدم لزومها في المباح هو مار بحثه في الروضة
كالشرحين وصوبه في المجموع وخالف الاصل فرجح
لزومها نظرا الى انه نذر في غير معصية وكلام الروضة
كاصلها يقتضيه في موضع والنذر ضربان احدهما
نذر لجاج بفتح اللام وهو الذي يقصد به المنع او الحث
نذر اللجاج والغضب ونذر الغلق ويمين الغلق بفتح
الغين المعجمة واللام بان يمنع نفسه او غيرها من شيء
او يحث عليه او يحقق خبرا غضبا بالتزام قربة
وهذا الضابط من زيادتي كان كلمته وان لم اكن
اوان لم يكن الامر كما قلته فعلي كذا من نحو عتق وصوم
وفيم عند وجود الصفة ما التزمه عملا بالتزامه او
كفارة يمين لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين و لا

Copyright © King Saud University